ظلال عربية للأزمة الأوكرانية

بشير عبد الفتاح

على غير ما يظن الكثيرون، ليست مجريات أو تداعيات الأزمة الأوكرانية بمنأى عن أحوال بلاد العرب، ذلك أن ثمة نقاط تماس متعددة بين ما يدور في هذا البلد، الذي احتضن ميلاد الثورات الملونة في الفضاء الروسي قبل عقد مضى من الزمن، وبين ما يعتمل في أحشاء العالم العربي من تفاعلات لا تخلو بدورها من تقاطع بين الماضي والحاضر والمستقبل.

أوكرانيا وسوريا

عديدة هي مناحي التشابه وجوانب الاختلاف بين الأزمتين السورية والأوكرانية. وفي صدارة الأمور المتشابهات، تأتي التركيبة السكانية، والانقسام الجيوسياسي والتنوع الإثني فضلا عن بعض التجارب والخبرات التاريخية التي لم تخل من نزعات لدى محتكري القوة صوب تمكين الأقلية من حكم الأكثرية.

ومن بعد ذلك، يبرز المتغير الدولي أو الخارجي كأحد أهم العوامل المؤثرة في مسار الأزمتين. فمثلما هو الحال في الثورة السورية، وضعت الثورة الأوكرانية روسيا في مواجهة مزدوجة مع الولايات المتحدة وأوروبا، ورويدا رويدا انزلقت الثورتان في حبائل صراع دولي وأزمات اقتصادية ومالية وتوازنات إقليمية متشابكة ومعقدة للغاية.

ثمة رسالة غربية تصعيدية إلى روسيا ترمي إلى فرض قواعد الشراكة الدولية عليها بهيمنة غربية وأميركية وفقا للمفهوم الذي روجه رئيس مجلس العلاقات الخارجية الأميركي ريتشارد هاس بشأن مرحلة ما بعد الهيمنة الأحادية، وهو ما يضع روسيا أمام تحدي الدفاع عن أمنها القومي ومصالحها العليا وكذلك عن فهمها لمضمون الشراكة في القرار الدولي بينها وبين الولايات المتحدة.

ففي حين يرى الغرب أن ما تشهده أوكرانيا هو محض ثورة شعبية تنشد الديمقراطية عبر إسقاط نظام مستبد واستعادة التوجه الغربي الأوروبي الديمقراطي لأوكرانيا، ومن ثم لا يحق لروسيا من قريب أو بعيد أن تفرض إرادتها على دولة جوار مستقلة، يحلو لمراقبين روس إرجاع الدور الأميركي الغربي في أوكرانيا إلى الصراع العالمي المفتوح حول مرحلة ما بعد الهيمنة الأحادية الأميركية وتوازناتها ومضمون المعادلات الجديدة على المسرح الدولي.

ويرى هؤلاء أن ما تشهده أوكرانيا إنما هو ثورة ثالثة دبرها الغرب للقضاء على الثورة الثانية التي دعمتها موسكو للقضاء على الثورة البرتقالية الأولى التي اندلعت قبل عشر سنوات. الأمر الذي يستوجب رد فعل روسي تصعيدي سريع لاحتواء تلك الثورة الثالثة المدبرة غربيا وتثبيت الأوضاع على الأرض، وبما يؤمن الجاليات ذات الأصول الروسية هناك كما يضمن حماية وبقاء الأسطول الروسي في سواحل القرم.

وبينما يستقوي النظامان في سوريا وأوكرانيا بحلفاء خارجيين توخيا للبقاء في الحكم بغير إرادة الشعوب، لم تتورع الشعوب هي الأخرى عن التماس الدعم الخارجي لبلوغ غاياتها من وراء الإطاحة بالحكام المستبدين في البلدين.

ومثلما برر موسكو دعمها لبشار الأسد في سوريا بتأييدها لحليفها في حربه ضد من أسمتهم بـ«الإرهابيين والجهاديين التكفيريين»، أطلقت روسيا حربا إعلامية لدعم تحركها في أوكرانيا، إذ دعت وسائل إعلامها إلى الوحدة الوطنية في مواجهة من أسمتهم بـ«الفاشيين والنازيين الذين استولوا على السلطة في كييف».

أما جوانب الاختلاف بين الأزمتين فتكمن في مواضع شتى، من أبرزها: التباين الفج في الموقف الدولي الذي لم يتأخر عن الظهور سريعا في الأزمة الأوكرانية عبر تحذير روسيا من مغبة التدخل العسكري في أوكرانيا، بينما قابله تخاذل يرقى إلى مستوى التواطؤ في الأزمة السورية.

وفيما تبدو الاحتجاجات داخل أوكرانيا شعبية وطنية إلى حد كبير حيث يرنو غالبية الأوكرانيين إلى إنهاء التبعية لموسكو والالتحاق بالغرب، يتطلع السوريون لإسقاط نظام عجز عن تحقيق أي من واجباته حيال شعبه بينما هرع بكل جنون يعمل كل ما بحوزته من سلاح للتنكيل بشعبه ومعاقبته على طلب الحرية.

وفيما خلت صفوف المحتجين الأوكرانيين أو كادت من أية عناصر أجنبية، تسنى لأطراف عربية وأعجمية التسلل إلى صفوف الحراك الشعبي ممثلة في بعض الجماعات الجهادية التكفيرية، كما استعان النظام الأسدي بمليشيات شيعية متوحشة مستقلة بالقيتو الروسي ومستجدية الدعم والمباركة من الأسد وحلفائه في موسكو وطهران وبغداد وبيروت.

ويطل برأسه خيار التقسيم في الأزمتين، فمثلما يطرح في سوريا بصيغ متنوعة أبرزها إقامة دولة علوية على ساحل المتوسط حالة فشل الأسد في الاستمرار بحكم سوريا، لا تبدو أوكرانيا بمنأى عن انقسام بين شطر أصغر في الشرق يبغي الانضمام لروسيا، إذ أعلن إقليم القرم قبل أيام الاستقلال رسميا عن أوكرانيا، وآخر أكبر في الغرب يتوق للاندماج مع أوروبا.

وربما يكون الواقع التقسيمي الذي طرح في أوكرانيا غداة سقوط النظام الموالي لروسيا موحيا للأطراف الدولية في سعيها لتسوية الأزمة السورية سياسيا.

ويشكل مستوى العنف الذي يتبناه النظام في الحالتين أحد أهم جوانب الاختلاف بينهما، ففي سوريا -وعلى خلاف أوكرانيا، التي لم يسقط فيها سوى بضع عشرات من القتلى إجراء الاحتجاجات- قضى ما لا يقل عن مائة وخمسين ألف سوري بينما يزداد النظام الأسدي تعطشا للمزيد من الدماء ورغبة في التدمير حتى صنفت كأشد بقاع العالم خطرا على الأطفال.

ويكاد يجمع مراقبون كثر على وجود ما يشبه التأثير المتبادل بين الأزمتين الأوكرانية والسورية، وإن اختلفوا في اتجاه هذا التأثير ومقداره.

فمن جهة يلمس فريق منهم تأثيرا للأزمة السورية على نظيرتها الأوكرانية، فعندما تهاونت روسيا في موضوع دعوة إيران إلى مؤتمر جنيف وقبلت استمرار إصدار الأوامر الأميركية إلى بان كي مون، وعندما تساهلت في الموقف من احتكار الولايات المتحدة لمهمة تكوين وفد المعارضة السورية إلى جنيف، كانت عمليا تظهر خضوعا لمفهوم شراكة بقيادة أميركية على حساب منطق الندية والتوازن والتكافؤ في المسؤوليات والالتزامات، وهو ما كانت نتيجته الطبيعية ذلك التمادي الأميركي والغربي في الغطرسة والاستفزاز الذي ظهر في مؤتمر ميونيخ الأخير للأمن بشأن ملفي أوكرانيا والدرع الصاروخية.

وثمة من يرى أن شعور روسيا بمحاصرة الغرب لها في سوريا قد دفعها إلى التشدد في أوكرانيا، ذلك أن بعض التهاون الروسي الذي ظهر عشية مؤتمر جنيف2 حول سوريا قد أغرى الولايات المتحدة والغرب باختبار فرص لي ذراع القيادة الروسية وتكريس المزيد من السوابق، فبعدما كانت موسكو تبدي استعدادا لتقبل فكرة إقامة إدارة انتقالية لسوريا توطئة لخروج الأسد من المشهد السياسي، تراجعت بقوة عن ذلك بعد تحريك الملف الأوكراني.

وفيما كان بوتين يحاول استغلال الورقة السورية للضغط على الغرب في الأزمة الأوكرانية، سعت واشنطن بمساعدة حلفائها الأوروبيين لتضييق الخناق على الرئيس الروسي عبر تفجير الأزمة في أوكرانيا لحمله على التراجع خطوات للوراء في الأزمة السورية، لاسيما وأن بوتين يستطيع أن يخسر في العراق أو ليبيا وربما في سوريا، لكنه لا يستطيع أن يتراجع في القرم على أبواب قلعته، لكنه قد يصر على مساندة الأسد في سوريا إذا ما خسر «أسد كييف» نهائيا.

مصر وحرب القرم

إلى جانب كونها مسرح الأزمة الأوكرانية الحالية، شكلت شبه جزيرة القرم ساحة للنزاعات الإقليمية والدولية على مدى القرون القليلة الماضية، كما كانت دائما بمثابة الميزان الذي يشير إلى تمدد روسيا أو انحسارها.

لذا، تحرص موسكو على بقاء الأسطول الروسي مرابطا في موانئها على البحر الأسود التي تعد قاعدته البحرية الأهم وبوابته إلى البحر المتوسط وسوريا ومنطقة الشرق الأوسط ككل.

ويحمل الإقليم ذكرى مشاركة المصريين في ما يعرف بـ«حرب القرم»، التي اندلعت بين الدولة العثمانية والإمبراطورية الروسية خلال الفترة من «1853-1856» بعدما اتسع نطاق الحرب في العام 1954 بدخول مصر وبريطانيا وفرنسا ومملكة سردينيا، الحرب إلى جانب الدولة العثمانية لمواجهة الأطماع الروسية في انتزاع منطقة القرم من الدولة العثمانية التي طفق الضعف يدب في أوصالها وقتذاك، حتى انتهت الحرب بهزيمة روسيا وتوقيع اتفاقية باريس في نهاية مارس من عام 1856.

فقد كانت القرم تابعة منذ العام 1475 للإمبراطورية العثمانية التي استغل الروس ضعفها فضموا شبه الجزيرة في عام 1771 إلى الإمبراطورية الروسية التي زحف جيشها زمن القيصر نقولا الأول في 1853 على مولدوفيا ورومانيا الآن، مشعلا أخطر فتيل، وهو «حرب القرم» زمن السلطان العثماني عبد المجيد الأول الذي أسرع بدوره إلى تشكيل تحالف دولي من أصدقاء الإمبراطورية العثمانية وولاتها، وأشهرهم كان عباس باشا الأول، والي مصر، الذي أسعفه بقوة بحرية مكونة من ثلاث سفن حربية وثلاث فرقاطات وأربعة زوارق، بها 642 مدفعا و6850 جنديا، إضافة إلى قوات برية يبلغ قوامها عشرين ألف جندي و72 مدفعا، انضمت جميعها إلى قوات التحالف العثماني المكونة من 23 ألف جندي.

وفي عام 1854 نجحت قوات التحالف العثماني في دحر الجيش الروسي بقيادة الجنرال منتشيكوف، في «معركة ألما». وبعدها عاد الأسطول المصري في أكتوبر من ذات العام إلى الأستانة، وأثناء عودته غرقت بارجتان مصريتان في البحر الأسود، وفقدت البحرية المصرية 1920 بحارا، ونجا 130 فقط» في أسوأ كارثة عرفتها البحرية المصرية.

وفي آخر نوفمبر 1855، تمكن الأسطول الروسي من تدمير الأسطول العثماني عند سواحل مدينة «سينوب» في الشمال التركي، وكان من بين السفن التي تم تدميرها الفرقاطة المصرية «دمياط» التي تزن 1400 طن، وكان فيها 56 مدفعا وما بين أربعمائة وخمسمائة جندي ابتلعتهم مياه البحر الأسود في ثاني فاجعة بحرية مصرية.

أما القوات البرية المصرية، فكانت الفرقة الأولى والأهم فيها بقيادة إسماعيل باشا حقي، وشاركت بالدفاع عن مدينة «سيليستريا» في شمال شرق بلغاريا من 11 مايو إلى 22 يونيو من عام 1854 وصدت هجمات الروس عليها بقتال كان الأشرس في حرب القرم، حيث سقط أربعمائة مصري، تم دفنهم في المقبرة الإسلامية بالمدينة، وكان من بينهم سليم باشا فتحي، الذي تم دفنه بجوار مسجد باوباتوريا، وهو «مسجد خان» الأقدم والأشهر في المدينة.

أميركا والعرب

يمكن القول إن ما تشهده أوكرانيا يُعد -في بعض جوانبه- أحد أهم تداعيات التقارب الإستراتيجي بين القاهرة وموسكو، والذي تجلت أبرز معالمه في زيارة وزير الدفاع المصري المشير عبد الفتاح السيسي لموسكو وإبرامه صفقة تسلح روسية ضخمة ومتطورة بتمويل سعودي إماراتي، والتي واكبتها مباركة الرئيس الروسي فلاديمير بوتين لترشح المشير السيسي لرئاسة مصر حتى قبل إعلان الأخير ترشحه رسميا.

هذا الأمر يُعد صفعة موجعة لواشنطن، التي ترفض أية خطوات من شأنها أن تفضي إلى تنويع مصادر تسليح الجيش المصري بما يمهد السبيل لاستقلال مصر تسليحيا عن المورد الأميركي، كما تتحفظ على ترشح المشير السيسي للرئاسة مخافة صعود عبد الناصر جديد يربك لها حساباتها ومصالحها التي طالها القلق والاضطراب في منطقة استوطنها التوتر منذ أن عرفت الثورات والانتفاضات الشعبية.

ولم يكن مستغربا في هذا السياق وصف الكاتب الأميركي توماس فريدمان -في مقال له بصحيفة «نيويورك تايمز» الأميركية مطلع هذا الشهر- اللقاء الأخير الذي جمع بين السيسي وبوتين في موسكو، بلقاء الأقوياء، مؤكدا أنه ذكره باللقاء الشهير الذي جرى في موسكو أيضا في ستينيات القرن الماضي بين عبد الناصر وخروشوف.

وربما تحاول واشنطن أن توجه رسالة واضحة للعرب من خلال أزمتي أوكرانيا وسوريا مفادها عدم الرهان على موسكو أو التفكير في استبدالها بواشنطن.

لذا، من غير المستبعد أن يلقى النهج الذي يتعاطى من خلاله الغرب مع موسكو في أوكرانيا وسوريا بظلاله على زيارة أوباما للرياض قريبا، وعلى موقفه التفاوضي مع المسؤولين السعوديين بشأن ملفات إقليمية شتى، أبرزها بالطبع الملف السوري.

عن «الجزيرة نت»

مبادرات للزمن الصعب

مصطفى الفقي

يؤرقنا جميعاً ذلك الكم الهائل من الأزمات المتراكمة والمشكلات المزمنة التي تحيط بنا من كل اتجاه وهو أمر يستلزم الخروج عن المألوف والتفكير بشكل مختلف نستدعي فيه أكبر قدر من الخيال الإيجابي والقدرة على تصور ما هو قادم مع استشراف المستقبل من خلال دراسات دقيقة تقوم على جدول زمني واضح، وسوف أتطرق عبر مقالات تالية إلى عدد من الملفات الكبرى في حياتنا أختار منها في هذا المقال اثنين وهما ملف «مياه النيل» وملف «تحديث التعليم» وسوف نمضي بحثا عن أفكار جديدة حولهما من خلال المحورين التاليين:

× أولا: إن ملف «مياه النيل» يجب أن يستأثر بأعلى درجات الاهتمام لأنه يرتبط بحياة المصريين من بدايتها إلى نهايتها، وإذا كان المؤرخ الفيلسوف هيرودوت قد قال «إن مصر هبة النيل» إلا أننا نضيف إلى تلك العبارة «إذا أحسنت استخدامه وحافظت عليه»، والذين يستهدفون مصر يدركون أن الضربة الكبرى التي يمكن توجيهها إلى هذا الوطن تكون بمحاولة خنقه من أعالي النيل، لذلك كررت الدولة العبرية منذ الإرهاصات الأولى للحركة الصهيونية أن «النيل» كما «الفرات» هما الحدان الرئيسيان لدولة «إسرائيل» الكبرى، ورغم أنني لا أميل لنظرية «التفسير التآمري للتاريخ» إلا أنني أدرك أن المؤامرة هي جزء لا يتجزأ من المنعطفات الملتوية لحركة «التاريخ» الذي يتميز بالدهاء المستتر والتكرار المفاجئ، ولقد عبرت «إسرائيل» أخيرا في بعض التصريحات الرسمية عن استعدادها للتوسط في مشكلة «سد النهضة» بين مصر وإثيوبيا، وقد يقول قائل إن ذلك ينطبق عليه المثل العامي المصري «نعطي الفار مفتاح الكرار»، وهذا قول دقيق لأن «إسرائيل» تحاول أن تزج بنفسها في خلاف إفريقي إفريقي بين دولتين في حوض «نهر النيل» وكأنما هي شريك ثالث لهما، إن «الدولة العبرية» تسعى بخبث للضغط على مصر حين تكون وسيطا بينها وبين «إثيوبيا» بل والأكثر من ذلك أنها تحلم بأن تجعل من مشكلات «نهر النيل» بعدًا مؤثرًا في الصراع العربي «الإسرائيلي» ذاته فتربط مشكلة إفريقية نيلية بمشكلة الشرق الأوسط، إنها مبادرة «إسرائيلية» تنطوي على عشرات التاويلات.

ومع ذلك دعونا نفكر بطريقة مختلفة، ألم ندفع ثمنا باهظا لاتفاقية السلام بيننا وبين «إسرائيل» على المستوى المحلي والإقليمي من خلال الانتقادات الوطنية والقومية، فلماذا لا نوظف بنود هذه الاتفاقية ولو لمرة واحدة في خدمة المصالح العليا للأمن القومي المصري، إذ إن «اتفاقية السلام» الموقعة في 26 مارس 1979 تنص صراحة على أن يكف الطرفان عن القيام بأعمال عدائية تجاه بعضهما، فلماذا نسمح لـ«سرائيل» بأن تبارك «سد النهضة» وتدعمه تقنيًا وفنيًا وتتحدث عن «فائض الكهرباء» المولدة منه وأساليب تصديرها وذلك على حساب حصة «مصر» من مياه النهر الخالد التي يجب أن تزيد بحكم الزيادة السكانية لا أن تقل ثمنا للعبث عند المنابع في كيدية سياسية أكثر منها مصلحة اقتصادية.

إنني أطالب بوقفة حازمة مع «إسرائيل» تلزمها فيها باحترام روح «اتفاقية السلام» قبل نصوصها واحترام حصة مصر من مياه «النيل» والكف عن الأساليب الملتوية وسياسة التسلل في «شرق إفريقيا» لأن قضية «النيل» بالنسبة لمصر هي قضية حياة أو موت، وإذا كانت «إسرائيل» تسعى من كل ذلك إلى توصيل «مياه النهر» إليها مرورًا بالأراضي المصرية والفلسطينية فلتذهب هي إلى حلفائها في دول المنبع لتحصل منهم على حصة محدودة شريطة أن تتم زيادة حصة مصر في أقرب وقت بالقدر الذي يكفي «الكنانة» ويكون في يدها دون غيرها أن تحدد فائض المياه الذي يمكن أن تسمح به لدول خارج حوض النهر بموافقة جميع الأطراف، قد تبدو الفكرة شيطانية وغير متوقعة ولكنها تقترب من نهج السادات في حل المشكلات! ونحن لا نتصور أبدًا أن نسمح لـ«إسرائيل» بأن تبتلع الأرض وتستأثر بالمياه وتغتصب الحقوق وتعيث شرًا في البلاد وبين العباد.

× ثانيا: إن التعليم هو البوابة الوحيدة للولوج نحو العصرنة والحداثة والدخول في مجالات التميز والتفوق والإبداع، إذ لا مكان للبحث العلمي أو لتشغيل القوى الشبابية العاطلة إلا بنهوض نظام التعليم من كبوته، ونحن نعترف بأن التعليم قد تعرض لحالة من التراجع انعكست سلبًا على جميع نواحي الحياة المصرية، وقد حان الوقت لكي نهز العملية التعليمية في مصر وندفع بها نحو آفاق جديدة في طرائق المعرفة المختلفة وأساليب الدراسة العصرية، لذلك فإنني لا أجد غضاضة في التهور باقتراح يدعو إلى عودة نظام «الكتاتيب» الذي كان يضم أطفال القرى والأحياء الشعبية ويقوم بتحفيظ «القرآن الكريم» وتعليم البسطاء والفقراء من مسلمين وأقباط لرفع الغشاوة عن عيونهم والتمكين من اللغة العربية لديهم خصوصًا وأننا فكرنا منذ عدة سنوات في شيء يشبه ذلك وأعني «مدارس الفصل الواحد»، وإذا كانت هذه التجربة لم تحقق أهدافها كاملة إلا أنها تبقى في ضميرنا نموذجًا للمحاولة الجادة للخروج من دائرة المألوف وصولا إلى جوهر العملية التعليمية ذاتها، فليست العبرة أبدًا بالمباني الفخمة ولا المدارس الضخمة ولكن الفيصل في الأمر كله هو ما تقدمه تلك المؤسسات التعليمية من خدمة عصرية وأسلوب حديث يجعل تعبير التعلم بديلاً لتعبير «التعليم»، وهنا يجب ألا ننسى أن تدهور العملية التعليمية في مصر قد أدى إلى تراجع دورها الإقليمي وهبوط المستوى العام في جميع نواحي الحياة، فلقد كان التعليم ومعه الثقافة هما السلعتان الرئيستان التي تعود أشقاؤنا على استيرادهما من «أم الدنيا» في القرنين التاسع عشر والعشرين، إنني أقول ذلك كله والكل يعلم أن التعليم هو قضية أمن قومي وليست مجرد مرفق من مرافق الوطن أو إحدى مؤسسات الدولة فقط.

إننا نريد للتعليم المصري الذي أصبح يعاني من التعددية السلبية واختلاف المنطلقات وتعدد المصادر أن يستعيد عافيته وأن يعود من جديد إلى عصر كان حامل الشهادة الابتدائية فيه يفوق في كفاءته خريج الجامعة في عصرنا الحالي. . إننا أمام أزمة حقيقية في نظامنا التعليمي لا يمكن إنكارها!

.. هاتان قضيتان تتصدران الملفات التي يجب أن تكون على مكتب الرئيس القادم أيا كان الرئيس، ومهما كانت خلفيته لأنها ملفات وطن قبل أن تكون مشكلات دولة.

عن «الخليج» الإماراتية

وماذا لو طال أمد الصراع السوري ؟!

أكرم البني

«سوف يستمر النزاع الدموي في سورية لسنوات عدة». عبارة تردد اليوم باستسهال واستهتار لافتين، ربما لأن أي حدث مهما كان مؤلما وقاسيا يصبح مألوفا بتكراره، وربما بسبب وضوح حالة الاستعصاء وعجز كل طرف عن تحقيق انتصار أو قلب توازنات القوى، أو لوضوح عناصر تجدد الصراع جراء قوة ارتباطاته الاقليمية والعالمية وتجزر دوافع خوضه كمعركة حياة أو موت، وربما بسبب وصول المبادرات السياسية على تنوعها، وآخرها مؤتمر «جنيف2» إلى طريق مسدودة، ربطا بعودة التوافق الأميركي- الروسي إلى المربع الأول وانحسار الأمل ببناء إرادة دولية تضع حدا لعنف منفلت وتفتح الباب أمام حل سياسي.

ومع استمرار الصراع لا يمكن النظر إلى المشهد السوري إلا ككارثة إنسانية تزداد حدة وعمقا، تبدأ من حجم الدمار وأعداد الضحايا والمفقودين، ثم تحول ملايين السوريين إلى لاجئين في بلدان الجوار ونازحين في طول البلاد وعرضها وقد فقدوا كل ما يملكون أو يدخرون، وتصل إلى ما عرضه تقرير اليونيسيف عن مستقبل «معلق في الهواء» لحوالى خمسة ملايين ونصف المليون من أطفال سورية في ظل استمرار العنف والحصار وانهيار الخدمات التعليمية والصحية وتفشي الأمراض والاضطرابات النفسية بينهم، ما ينذر بتدمير جيل كامل.

لا نضيف جديدا عند التشديد على مسؤولية النظام تجاه ما حصل بإنكاره الأسباب السياسية للأزمة والتوهم بأن خيار العنف يمكن أن يعيد الأمور إلى ما كانت عليه، أو إرجاع الأمر إلى سلبية المجتمع الدولي وتقصيره المرير، أو إلى واقع المعارضة السياسية الضعيفة والمشتتة والتي لا تزال تنوء تحت ثقل نزاعات لا طائل منها، أو إلى تنامي حضور قوى إسلاموية تحمل أجندة متطرفة تمكنت في غير مكان من مصادرة روح الثورة وقيمها، لكن الجديد هو شيوع حالة من الاستقطاب الحاد والتفشي المفزع للغة الحقد والعنف بين الناس محفوفة بإصرار على إنتاج مقولات وتعليقات، أقل ما توصف بأنها غير مألوفة إنسانيا، وتكشف عن توحش وهمجية غريبة على روح الشعب السوري وتاريخه.

أمر مؤسف أن تظهر مواقف تثير الرعب لا تجد الآخر المختلف سوى حشرة دخيلة مصيرها السحق والفناء، وأمر يدعو إلى الأسى والحزن أن ترى أمارات الرضا وأحيانا الفرح في عيون البعض مما يخلفه العنف من خراب وألم ومعاناة، وكأن ليس من بشر يقتلون ويشردون وكأن ليس من بنيان وطني يخرب، وكأن الأطفال الذين يخطفهم الموت من أحلامهم لم يكونوا رفاقا لأطفالهم، وكأن الضحايا الذين يسقطون بهذه الوفرة لم يكونوا يوما إخوة في الوطن، ومنهم الجار والزميل في الجامعة والعمل.

وإذ نعترف بأن طول زمن الصراع سيفضي إلى إفراغ الأسوأ من احشاء مجتمع تعرض للقمع والإلغاء لعقود من السنين، نعترف أيضا بأن الإمعان بالعنف والتنكيل ضد فئات محددة وتحويل الصراع معها إلى صراع وجود، ستدفع النسيج البشري المتعايش منذ زمن طويل نحو العداء والتفكك، وتزيد الضغينة والحقد وروح الانتقام، وتشجع تبلور عصبيات متخلفة تحكمها نزعات إقصائية تهدد مفهوم المواطنة ووحدة المجتمع وعناصر تماسكه وغناه الإثني والديني، لتتسع الهوة بين أبناء الشعب الواحد إلى درجة يظهرون عندها كأنهم يعيشون في عالمين متوازيين، وكأن كلا منهما لا همّ له ولا غرض سوى إقصاء الآخر وإفنائه.

ليس من هدف مهما علا شأنه يبرر اندفاع أبناء الوطن لقتل بعضهم بعضا، وليس من دافع مهما منح من القدسية يبرر هذه الشحنة الهائلة من الحقد والكراهية التي يتم نشرها وتعميمها بين الناس ليغدو دم الصديق مباحا ودم الجار مهدورا.

ويبقى السؤال: هل لا تزال ثمة نافذة مفتوحة بعد ثلاث سنوات من الصراع الدامي أمام حل ينقذ سورية من مزيد من الفتك والدمار؟

يعتقد البعض بأن العامل الأقدر على وقف العنف وحقن الدماء هم السوريون أنفسهم عندما تصل الأطراف المتصارعة إلى حالة من الضعف والإنهاك واللاجدوى، وتخلص إلى قناعة بعبثية استمرار صراعها الدموي وبأن الجميع سيخرج خاسرا منه، ما يسمح بمحاصرة جماعات التطرف ودعاة العنف والغلبة ويعزز الحاجة الى تقديم التنازلات والتهدئة، كما حصل برأيهم في عدد من البلدات والمناطق.

بينما يعتقد آخرون بأن الأمر لن يؤتي أكله إلا بقيام توافق عالمي جدي مشفوع بإرادة أممية حازمة تعمل على وقف العنف وتفرض حلاً سياسياً يرضي مطامح الناس على اختلافاتهم ويطمئنهم إلى المستقبل ويفتح الأبواب لبدء رحلة جديدة من التعايش.

«كفى، وليتوقف العنف» هي صرخة تتعالى وتتطلع أن تأخذ حجمها الانساني الحقيقي في مواجهة تصاعد الهمجية والبربرية. فالعنف مرفوض، مهما تكن دوافعه وذرائعه، ليس فقط لأنه في جوهرة احتقار للإنسان، وعدوان سافر على الحياة، وإنما أيضا لأن المستفيدين الوحيدين منه، هم أعداء الحرية والتعايش، وقوى أصابها العمى الإيديولوجي ولا ترى غير طريق القوة والغلبة لفرض سطوتها.

ربما هو أضعف الإيمان تغذية شعور السوريين الأصيل بأنهم شعب واحد ويحب الحياة، وبأن طريق العنف والإقصاء لن تقود سوى إلى استمرار دوامة الموت والإفناء المتبادل، وتاليا المثابرة على نشر ثقافة تؤكد من دون تردد أو تهاون أن الأعلى والأنبل في دنيانا هو الكائن الإنساني أيا يكن رأيه أو منبته، ثقافة تنبذ كل محاولات التمييز والاستفزاز وإثارة الحقد والبغضاء، وتظهر موقفا مبدئيا ضد منطق الغلبة والإكراه في إدارة الصراع وضد أي خطاب إيديولوجي مسطح يحتقر حقوق الانسان ويستسهل قتل البشر وسفك الدماء لأغراض سياسية أو دينية، ثقافة لا يمكن من دونها أن نكون أوفياء للتضحيات العظيمة التي بذلت ولشعارات الثورة عن الحرية والعدل والكرامة.

عن «الحياة» اللندنية